

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(د) من جدول الأعمال

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية مستدامين وشاملين للجميع

المائدة المستديرة الثانية

النهوض بالاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع القائمة على روح
المبادرة وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي
مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

الأونكتاد الثالث عشر

المعقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- استفاد اجتماع المائدة المستديرة الثاني الذي شكل جزءاً من مداولات الأونكتاد الثالث عشر من مشاركة ٤٠ وزيراً من بلدان متقدمة وبلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، فضلاً عن رؤساء لمنظمات دولية. وناقش المشاركون كيف يمكن لسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع القائمة على روح المبادرة أن تيسر بناء القدرة الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية دعماً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٢- وركز الوزراء على سبل ووسائل تسخير سياسات الاستثمار وتنظيم المشاريع لأغراض التنمية المستدامة والشاملة. وقدموا إلى الأمانة توجيهات بشأن أولويات العمل في المستقبل، وأكدوا دور الأونكتاد كمركز اتصال للأمم المتحدة في مجال الاستثمار وتنظيم المشاريع والتنمية.

٣- وقال الوزراء إن منتدى الاستثمار العالمي هو المنتدى الرئيسي لجميع أصحاب المصلحة في الاستثمار، وأشاروا إلى استمرار اتساع مجتمع المستثمرين المشارك، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لأعمال البحث والتحليل التي يجريها الأونكتاد بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي، ومرصدا الاستثمار والاتجاهات السياسية، ونظام المعلومات عن الاستثمار، والأعمال المنفّذة في ميدان اتفاقات الاستثمار الدولية. وأعربوا عن دعمهم لأعمال المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار، واتفاقات تيسير الاستثمار.

٤- وأفاد الوزراء عن التحديات التي يواجهونها في تسخير الاستثمار وتنظيم المشاريع لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة. وفي حين أن بعض التحديات قد شملت عدداً كبيراً ومختلفاً من البلدان، فإن غيرها كان راسخاً في سياقات التنمية التي تواجهها بلدان بعينها. واعتُبر الترسّخ السليم لسياسات تنظيم المشاريع والاستثمار في استراتيجية التنمية استجابة مهمة وشاملة في هذا الشأن.

٥- وتقاسم الوزراء أفكاراً وتجارب تتصل بسياسات محددة استُخدمت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المسؤول وتعظيم دوره في تعبئة الاستثمار المحلي وتنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية. وبوسع البلدان الحصول على توجيهات قيمة من إطار الأونكتاد الجديد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو إطار يقدم اقتراحات ملموسة للاستثمار وما يتصل به من سياسات. وأعربت البلدان عن اهتمامها باستخدام هذا الإطار من أجل تحسين مناخ الاستثمار. وطلب الوزراء من الأونكتاد إن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحسين مناخ الاستثمار عن طريق المساعدة التقنية باتخاذ هذا الإطار مرشداً لها.

٦- واستفاد الوزراء من تقرير المؤتمر السنوي لاتفاقات الاستثمار الدولية الذي قدم اقتراحات بشأن سبل ووسائل تحسين نظام هذا الإطار من أجل تشجيع الاستثمار المسؤول وتقوية البعد الإنمائي لهذه الاتفاقات. وشجع المندوبون الأونكتاد على مواصلة أعماله في هذا المجال، بتوفير خيارات سياسية ملموسة من أجل البلدان النامية لصوغ سياسات الاستثمار على المستوى الدولي كجزء من إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأعرب الوزراء عن اهتمامهم بوضع مجموعة من المبادئ الرئيسية لسياسات الاستثمار.

٧- واتفق الوزراء في الرأي على أنه في حين أن توفير الضمان المناسب للمستثمرين يشكل بعداً رئيسياً في تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالسياسات المحلية الرامية إلى تهيئة مناخ جاذب للاستثمار لا تزال هي العامل الحاسم. واتفقوا على أن مواصلة العمل على المستوى الدولي من شأنها المساعدة في تشجيع استثمار أجنبي مباشر أفضل وقادر على تعزيز التنمية وإنشاء الوظائف وتحديث المهارات.

٨- واعتُبر أن اتباع نهج شفاف ومستنير وقابل للتنبؤ تجاه وضع سياسات الاستثمار الوطنية والدولية يكتسي أهمية بالغة للقطاع الخاص الذي يشكل المصدر النهائي للاستثمار الأجنبي - مع اعتبار الاستثمار المحلي على درجة من الأهمية مماثلة لأهمية الاستثمار الأجنبي.

٩- كما أن التشجيع على تنظيم المشاريع يشكل مكوناً حيوياً للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فإن له القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة، من بينها توظيف النساء والشباب. كما أن بإمكان منظمي المشاريع الموجهة نحو النمو أن يساهموا في التحول الهيكلي وبناء الصناعات الجديدة. واتفق الوزراء على أن إدراج تنظيم المشاريع في جدول أعمال وضع السياسات يهيئ الفرصة لتحسين الربط بين الاستثمار وتنمية القطاع الخاص من جهة وغايات التنمية الشاملة والمستدامة من الجهة الأخرى، بطرق منها تشجيع الاستثمار ونشاط تنظيم المشاريع في إطار النمو الأخضر.

١٠- وأعرب الوزراء في هذا الشأن عن تقديرهم لإطار سياسات تنظيم المشاريع الجديد الذي وضعه الأونكتاد والذي يهدف إلى مساعدة واضعي السياسات في تصميم استراتيجيات وطنية لتنظيم المشاريع. وتتضمن المجالات المهمة التي وجه المشاركون الانتباه إليها من أجل تنمية الاستثمار وتنظيم المشاريع الوصول إلى التمويل؛ والتعليم والتدريب؛ وإيجاد قواعد وأنظمة تجارية قوية للأعمال التجارية على أن تكون ميسرة لها؛ وتيسير الروابط التجارية؛ وحوكمة الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية؛ وحماية حقوق الملكية الفكرية. واعتُبر عدد من مجالات السياسة العامة الأخرى بالغ الأهمية لتعزيز الفوائد الإنمائية الناجمة عن الاستثمار وتنظيم المشاريع. وناقش الوزراء، من بين المواضيع الأخرى التي تناولوها، الصلة بين الاستثمار والتجارة، واقترحوا أن يواصل الأونكتاد بحث هذه العلاقة.

١١- وألقى اجتماع المائدة المستديرة الضوء على المكاسب التي يمكن الخروج بها من التعاون الدولي فيما يتعلق بتسخير سياسات الاستثمار وتنظيم المشاريع لأغراض التنمية المستدامة. ولاحظ الوزراء أن المشاركة المتعددة الأطراف تستطيع المساعدة بإتاحة الفرصة أمام تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، مما يحدو بالعالم إلى التوصل إلى نظام للاستثمار الدولي يتسم بمزيد من التنسيق والتماسك، ومما يساهم في إيجاد فهم مشترك للتقدم على طريق وضع السياسات الوطنية لتنظيم المشاريع والاستثمار.